



هيئة الرقابة ومكافحة الفساد  
Oversight and Anti-Corruption Authority

# هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)

# الإرادة السياسية لمكافحة الفساد

## Political Will to Combat Corruption

“ المملكة لا تقبل فساداً على أحد ولا ترضاه لأحد ولا تعطي أياً كان حصانة في قضايا الفساد ”

The Kingdom of Saudi Arabia does not tolerate corruption over anyone nor by anyone; and no one regardless of their status, is immune in corruption cases.



خادم الحرمين الشريفين

المَلِكُ سَلْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ السُّعُودِيّ

“ الفساد في المملكة العربية السعودية أصبح من الماضي ولن يتكرر بعد اليوم دون محاسبة ”

Corruption in the Kingdom of Saudi Arabia will become a thing from the past, and will never go again without accountability.



صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز السُّعُودِيّ

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

# اجندة العرض

رؤية المملكة 2030

1

جهود المملكة في مجال مكافحة الفساد

2

تعزيز التعاون الدولي واسترداد الموجودات

3

# اجندة العرض

رؤية المملكة 2030

1

جهود المملكة في مجال مكافحة الفساد

2

تعزيز التعاون الدولي واسترداد الموجودات

3





# اجندة العرض

رؤية المملكة 2030

1

جهود المملكة في مجال مكافحة الفساد

2

تعزيز التعاون الدولي واسترداد الموجودات

3

# الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد

صدر الأمر الملكي رقم (أ/٢٧٧) بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٤٤١ هـ ، القاضي بالموافقة على (الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري القاضي بما يلي:

- تعديل اسم (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)، ليكون باسم (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد).

- ضم (هيئة الرقابة والتحقيق) إلى الهيئة.

- ضم (المباحث الإدارية) إلى الهيئة لتكون وحدة تنظيمية تُسمى "التحريات الإدارية".

- إنشاء (وحدة تحقيق وادعاء جنائي) في الهيئة، تختص بالتحقيق في القضايا الجنائية

المتعلقة بالفساد المالي والإداري، والادعاء فيها.



صدر المرسوم الملكي رقم (م/25) في 23 / 1 / 1446 هـ  
بالموافقة على نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

اشتمل النظام على (4) أبواب الباب الأول تعريفات، والثاني جهاز الهيئة ومهامه واختصاصاته،  
والثالث أحكام متصلة بمكافحة جرائم الفساد، والرابع أحكام ختامية

كما اشتمل النظام على (24) مادة تتضمن العديد من الأحكام النظامية التي حددت فيها صور  
جرائم الفساد التي تختص الهيئة بمباشرتها وهي جرائم الرشوة والاعتداء على المال العام وإساءة  
استعمال السلطة وأي جريمة أخرى ينص على أنها جريمة فساد بناءً على نص نظامي.

النظام سيسهم في تعزيز دور الهيئة في مباشرة اختصاصاتها فيما يتعلق بمكافحة الفساد المالي والإداري بكافة صوره وأشكاله، بما يسهم في حفظ المال العام والمحافظة على مقدرات الوطن ومكتسباته.

يأتي النظام تجسيدا لدعم القيادة الحكيمة المستمر في تطوير منظومة التشريعات لأجهزة إنفاذ القانون، بما يكفل ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومحاسبتهم وفق المقتضى الشرعي والنظامي، واسترداد الأموال وعائداتها الناتجة عن ارتكاب تلك الجرائم إلى الخزينة العامة للدولة.

أكد النظام على الاستقلال التام للهيئة، ومكنها من خلال منحها الصلاحية اللازمة لمباشرة اختصاصاتها وأداء مهامها وترسيخ دورها بكل حياد، ويؤكد في الوقت نفسه مكانة المملكة على المستوى الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد.

حدد النظام اختصاصات الهيئة في الرقابة الإدارية والتحقيق والادعاء الإداري وحماية النزاهة وتعزيز الشفافية والتعاون الدولي مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال عمل الهيئة، والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري والتحقيق والادعاء الجنائي.

حوى النظام أحكاماً تتصل بوحدة التحقيق والادعاء الجنائي واستقلالها، بالإضافة إلى مجلس للوحدة يُعنى بالشؤون الوظيفية لأعضاء الوحدة.

حوى النظام أحكاماً تتصل بمكافحة جرائم الفساد المالي والإداري، ومنها عقوبة الفصل من الوظيفة للموظف العام أو من في حكمه عند الإدانة بجريمة فساد، وأحكاماً تتعلق بالإثراء غير المشروع وهروب المتهم إلى خارج المملكة.

منح النظام الهيئة صلاحية إجراء تسويات مالية مع من بادروا بتقديم طلبات بذلك ممن ارتكبوا جرائم فساد من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية.

ستسهم التسويات المالية في بعض جرائم الفساد المالي والإداري في تقليل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة باسترداد الأموال المنهوبة إلى الخزينة العامة للدولة من خلال الأخذ بإحدى صور العدالة الرضائية الجنائية البديلة للإجراءات الطبيعية أو الاعتبارية.

## اختصاصات الهيئة في مكافحة الفساد (2-1)

تُعنى الهيئة وفق المادة الرابعة من نظامها بالرقابة الإدارية على الجهات العامة، وحماية النزاهة وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد؛ ولها في سبيل ذلك:

- إجراء الرقابة اللازمة للكشف عن المخالفات الإدارية وجرائم الفساد، واتخاذ ما يلزم في شأنها، وذلك وفقاً للنصوص النظامية ذات الصلة.
- مباشرة التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية وجرائم الفساد، وإقامة الدعوى فيها أمام المحكمة المختصة، واتخاذ ما يلزم في شأنها، وذلك وفقاً للنصوص النظامية ذات الصلة.
- مباشرة الاستدلال والضبط الجنائي في جرائم الفساد، واتخاذ ما يلزم في شأنها؛ وفقاً للنصوص النظامية ذات الصلة.

## اختصاصات الهيئة في مكافحة الفساد (2-2)

-متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن ارتكاب أي من جرائم الفساد، مع الجهات المختصة، واستكمال ما يلزم نظاماً في هذا الشأن.

- اتخاذ التدابير الاحترازية والتحفظية في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه جرائم فساد؛ وفقاً للنصوص النظامية ذات الصلة.

# انفاذ القانون

# الإدارة العامة للتحريات الإدارية

1. البحث والتحري وجمع المعلومات في قضايا جرائم الفساد المالي والإداري وفقاً للأنظمة والتعليمات ذات الصلة.
2. تلقي البلاغات عن جرائم الفساد المالي والإداري.
3. معالجة جرائم الفساد المالي والإداري، وفقاً للأنظمة والتعليمات ذات الصلة.
4. القيام بكافة عمليات مرحلة الاستدلال في جرائم الفساد المالي والإداري وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية.



## وحدة التحقيق والادعاء الجنائي

1. العمل على تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها، فيما يتعلق بالتحقيق والادعاء الجنائي.
2. التحقيق الجنائي في قضايا الفساد المالي والإداري.
3. إقامة الدعاوى الجزائية أمام المحكمة المختصة.
4. الإشراف على أعمال رجال الضبط الجنائي في الهيئة.
5. الإشراف على السجون ودور التوقيف.
6. تعمل الوحدة وفق الإجراءات والقواعد التي تعمل بموجبها النيابة العامة ووفق النصوص النظامية. يطبق على أعضاء الوحدة ذات الأحكام والاشتراطات المطبقة على أعضاء النيابة العامة من حيث شؤونهم الوظيفية من التعيين والتأديب والترقية وإنهاء الخدمة

# جهود الهيئة في تعزيز الشفافية ورفع مستوى الوعي لدى العامة:

- تنشر الهيئة باستمرار عدد القضايا والتحقيقات التي تجريها على أساس شهري، شملت ارتكاب جرائم مختلفة منها الرشوة وإساءة استخدام السلطة وغسل الأموال والتزوير.
- تُنشر هذه المعلومات للعامة على حسابات الهيئة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك على الموقع الإلكتروني والرسائل النصية.
- تنشر القضايا التي تم صدور أحكام قضائية بشأنها من قبل المحكمة المختصة.



هيئة الرقابة ومكافحة الفساد  
مركز النزاهة والشفافية

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد  
تباشر عدداً من القضايا الجنائية والإدارية  
خلال شهر مارس ٢٠٢٥م

٨٢ الموقوفين منهم من أطلق سراحه بالتفاهة الضامة

٣١٣ تحقيق

١٤٥٣ جريمة رقابية

الجهات: وزارات (الداخلية، الدفاع، الصحة، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، البلديات والإسكان) وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

جرائم الفساد: (الرشوة، استغلال المنفذ الوظيفي).

تقديم بلاغ

٢٥ مارس ٢٠٢٥م | @nazaha\_gov\_sa | www.nazaha.gov.sa | 9880

- مركز البلاغات 980
- البريد العادي
- البريد الإلكتروني
- الفاكس
- الحضور الشخصي في فرع الهيئة
- موقع الهيئة الإلكتروني
- رقم الخط الساخن (1991) للإجابة على استفسارات المبلغين وتقديم الدعم وتعريفهم بقنوات الإبلاغ بالتفصيل والحفاظ على سريتها.
- البريد الإلكتروني لتلقي بلاغات المستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية: [Investorcare@nazaha.gov.sa](mailto:Investorcare@nazaha.gov.sa)
- البريد الإلكتروني لتلقي بلاغات الرشوة الأجنبية: [AFB@nazaha.gov.sa](mailto:AFB@nazaha.gov.sa)
- رقم الهاتف لتلقي بلاغات الرشوة الأجنبية: +966539222131
- البريد الإلكتروني لتلقي طلبات التسويات المالية من مرتكبي جرائم الفساد، أو للاستفسار عن قواعد إجراء التسويات المالية أو للتعرف على آلية إجراء التسويات المالية: [FS@nazaha.gov.sa](mailto:FS@nazaha.gov.sa)

# الأنظمة التي صدرت مؤخرا والتي من شأنها تعزيز انفاذ قانون مكافحة الفساد

## نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا

أصدرت المملكة العربية السعودية النظام بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٤٨ وتاريخ ١٤٤٥/٨/٨هـ الموافق 18/2/2024م، حيث عرّف النظام المبلغ بأنه "من يدلي طواعية بمعلومة أو يقدم أي إثبات يبعث على الاعتقاد بارتكاب أو احتمال ارتكاب جريمة من الجرائم المشمولة بأحكام النظام، أو كشف عن مرتكبيها".

- اشتمل النظام على عدة مواد رئيسية، تضمنت بيان تدابير الحماية التي تتخذ من قبل جهات الرقابة والضبط والتحقيق والمحاكم، الفئات المشمولة بأحكام النظام، إنشاء برنامج للحماية، آليات طلب الحماية، آلية دراسة طلب الحماية، أنواع الحماية، إضافة إلى بيان المحظورات والعقوبات.

## قواعد إجراء التسويات المالية مع مرتكبي جرائم الفساد من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية

صدر أمر ملكي في يناير 31 للعام 2025، بالموافقة على قواعد إجراء التسويات المالية مع مرتكبي جرائم الفساد من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية تستند هذه القواعد إلى نظام الهيئة الجديد، وتهدف إلى استرداد الأموال وتسريع تحقيق العدالة في قضايا الفساد المالي.

## التعاون على المستوى الوطني:

تطوير وتوسيع نطاق الأنظمة الإلكترونية المشتركة مع الجهات الحكومية لتسريع تبادل المعلومات، بهدف سرعة معالجة القضايا، وتبادل الأدلة، والتعاون الفوري من خلال ضباط اتصال مخصصين لذلك، مع الحفاظ على سرية البيانات.

# اجندة العرض

رؤية المملكة 2030

1

جهود المملكة في مجال مكافحة الفساد

2

تعزيز التعاون الدولي واسترداد الموجودات

3

# تعزير التعاون الدولي واسترداد الموجودات

شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد

Global Operational Network of Anti-Corruption Law Enforcement Authorities



تم الإطلاق الرسمي في فعالية جانبية رفيعة المستوى على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة: 3 يونيو/حزيران 2021

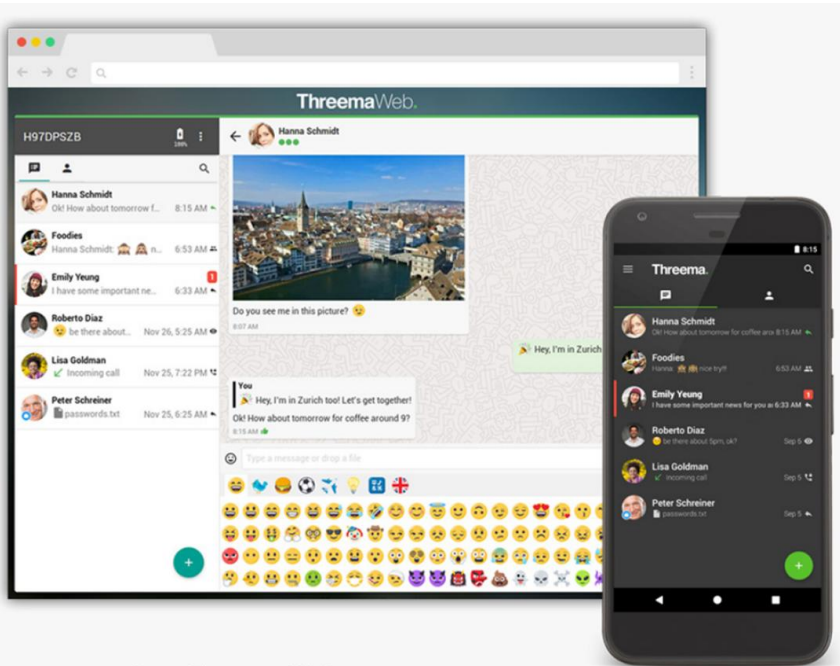


## الهدف من الشبكة :

توفير أداة سريعة ومرنة وفعالة لتسهيل التعاون عبر الوطني في مكافحة الفساد، وتعزيز تبادل الاتصالات والتعلم بين الأقران بين سلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد، مع استكمال وتنسيق منصات التعاون الدولي ذات الصلة (ميثاق GlobE، الفقرة 5).

# منصة تبادل المعلومات بين أعضاء الشبكة ( Threema )

توفر المنصة تبادل المعلومات بشكل غير رسمي بين مستخدميها لتعزيز العمل على قضايا الفساد، وتعد المنصة أداة آمنة وعملية وسهلة الاستخدام، مع تشفير كامل من الطرف إلى الطرف، ومخصصة للممارسين المعينين من قبل الشبكة.



# تمكين السلطات والممارسين:

- بناء القدرات

- المنتجات المعرفية



GLOBE Network

COMPENDIUM OF PRACTICES  
ON INFORMAL COOPERATION  
IN TRANSNATIONAL  
CORRUPTION CASES

Global Operational Network of Anti-Corruption  
Law Enforcement Authorities

## تمكين المرأة:

اطلاق برنامج الإرشاد: "تمكين المرأة في مجال العدالة / من أجل العدالة:  
برنامج إرشادي للمتخصصات في إنفاذ قانون مكافحة الفساد والقضاء".  
الهدف: التمكين، وتنمية المهارات القيادية، وتوفير فرص للتواصل.  
كما أنه متاح لجميع الممارسات من أعضاء شبكة.



Empowering Women  
in Justice / for Justice:

A Mentorship Programme for Women  
Professionals in  
Anti-Corruption Law Enforcement and  
the Judiciary

## التطورات الحالية:

عدد الأعضاء : 234 عضو من 126 دولة.

من جهات مختلفة: الشرطة، ووحدات الاستخبارات المالية، ومكاتب الادعاء العام، وهيئة مكافحة الفساد، وهيئات استرداد الأصول، والوزارات، وغيرها.

## OBSERVERS



Basel Institute on Governance  
International Centre for Asset Recovery (ICAR)



European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol)



Forum of Financial Intelligence Units of the GIABA Member States (West African FIUs)



Network of National Anti-Corruption Institutions in West Africa (NACIWA)



Stolen Asset Recovery (STAR) Initiative



International Anti-Corruption Academy (IACA)



Ibero-American Association of Public Ministries (AIAMP)



International Association of Prosecutors (IAP)



Eastern African Association of Anti-Corruption Authorities (EAAACA)



Asset Recovery Inter-Agency Network for Eastern Africa (ARIN - EA)



Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD)

# الشراكات: بصفة مراقب

## OBSERVER STATUS OF THE GLOBE NETWORK TO OTHER NETWORKS



Camden Asset Recovery Interagency Network (CARIN)



Egmont Group



Asociación Ibero Americana de Ministerios Públicos (AIAMP)

## رئاسة الشبكة:

في شهر فبراير 2025م، تسلّمت المملكة، ممثلة في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد ممثلةً بسعادة وكيل الهيئة للتعاون الدولي الدكتور ناصر بن أحمد أبا الخيل، رئاسة الشبكة وجمهورية البرازيل الاتحادية لمنصب نائب الرئيس للفترة 2025-2027.

## الخطط المستقبلية:

- تطوير اتفاقية نموذجية لتبادل المعلومات بين أعضاء شبكة GlobE.
- تأسيس منصة الرياض الآمنة لتبادل المعلومات بين أعضاء الشبكة.



## جهود الهيئة في تعزيز التعاون الدولي واسترداد الاصول:

- استضافة الأمانة الدائمة للشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-ARIN). تم الاحتفال بهذا الإنجاز رسميًا خلال الاجتماع التاسع والثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF). كما عُيِّنت المملكة رئيسًا لشبكة MENA-ARIN لعام 2025، تقديرًا لريادتها في جهود مكافحة الفساد.
- عضوية المملكة في شبكة كارين بصفة مراقب.
- المؤتمر السعودي – المالديفي لتعزيز النزاهة في القطاع السياحي، 6-7 مايو.



هيئة الرقابة ومكافحة الفساد  
Oversight and Anti-Corruption Authority

شكرا لحسن استماعكم،،

ميعاد عبدالله الصغير  
مدير عام الاتفاقيات الدولية والإقليمية